

Distr.: General
15 May 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلّح في أفغانستان (فترة الإبلاغ: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤)

موجز

يُورد هذا التقرير، الذي يشكل ثالث تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان، معلومات عن ستة انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد الأطفال، وعن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في البلد، بصورة عامة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ويبين التقرير أن الأطفال يتحملون وطأة النزاع في أفغانستان وأن معاناتهم تشتدّ مع مرور الأيام. وقد تعرّض الأطفال إلى القتل والتشويه بأعداد تزيد عن أعدادهم في سنوات فترات الإبلاغ السابقة. وما يزال الأطفال يُجنَّدون ويُستَخدمون في أغراض متنوعة، كالقيام بالتفجيرات الانتحارية، ويُختَطفون ويُحرَمون من حقّهم في التعليم والرعاية الصحية.

وما تزال هناك تحديات كبرى برغم التقدّم الجدير بالثناء الذي أحرزته حكومة أفغانستان وقوات الأمن الوطني التابعة لها في إنهاء تجنيد الأطفال ومنعه. لذلك، يقدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات الهادفة إلى منع حدوث الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أفغانستان ووضع حد لها، وتحسين التدابير الرامية إلى توفير الحماية لهم.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير الذي أُعد عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة هو تقريري الثالث عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان. وهو يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح في أفغانستان، فضلا عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات، حسبما أوصى به الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح في استنتاجاته المعتمدة في ٣ أيار/مايو ٢٠١١ (S/AC.51/2011/3) بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان.

٢ - والمعلومات الواردة في هذا التقرير قامت بجمعها والتحقق منها وتصنيفها فرقة العمل القطرية الأفغانية المعنية بالرصد والإبلاغ في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويحدد التقرير أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويبرز مجالات تعزيز الرصد وتوجيهه نحو أهدافه، فضلا عن وضع مبادرات لمنع المزيد من الانتهاكات وتلبية احتياجات الضحايا. وهو يتضمن توصيات محددة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع في أفغانستان.

ثانيا - التطورات العسكرية والسياسية وأطراف النزاع

٣ - تميزت فترة الإبلاغ بزيادة النشاط العسكري وتدهور الأمن مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة التي تغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2011/55). وشهد النصف الأخير من فترة الإبلاغ الحالية انتقال المسؤولية عن الأمن من القوات العسكرية الدولية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، وحدوث عملية انتقال سياسي تمثلت في عقد الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات في العام ٢٠١٤. وقد عارض المتمردون هذه التحولات، مما أفضى إلى مزيد من العنف المرتبط بالنزاع. ومنذ عام ٢٠١٠، شهد التمرّد الذي تقوده حركة طالبان انتشارا من جنوب البلد إلى مواقع كانت مستقرة سابقا في المناطق الشمالية والشرقية والغربية والوسطى.

٤ - وخلال الانتخابات الرئاسية، التي تمت على جولتيْن في ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، سجّلت فرقة العمل القطرية زيادةً كبيرة في عدد الحوادث التي مسّت الأطفال. ففي الأسابيع التي تلت التصويت، تسبّبت التوترات السياسية الناجمة عن ادعاءات بحدوث عمليات غش إلى مأزق سياسي خطير وإلى حالة من عدم اليقين السياسي

والأمني والاقتصادي. وقد تمت تسوية الوضع عبر وساطة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أفضت إلى تشكيل سلمي لحكومة وحدة وطنية.

٥ - وفي عام ٢٠١٤، تولت قوات الأمن الوطني الأفغانية المسؤولية عن الأمن في جميع مناطق البلد من القوات العسكرية الدولية. وتم بموجب الاتفاق الأمني الثنائي، الذي وقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الوحدة الوطنية في كابول في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ كشرط مسبق لإبرام اتفاق منفصل بشأن مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي (وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق المنفصل في نفس اليوم) الانتقال من العمل بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى العمل ببعثة الدعم الوطيد الجديدة، وذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبذلك تنقل بعثة الدعم الوطيد موطن تركيز القوات العسكرية الدولية من العمليات القتالية إلى عمليات التدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الوطني الأفغانية.

قوات الأمن الوطني الأفغانية

٦ - تتألّف قوات الأمن الوطني الأفغانية من جميع قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الجيش الوطني الأفغاني والقوات الجوية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية ومديرية الأمن الوطني. وقد ورد في مرفقات التقرير السنوي لعام ٢٠١٤ عن الأطفال والنزاع المسلح (A/68/878-S/2014/339) ذكر كل من الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية باعتبارهما من الأطراف التي تجنّد الأطفال وتستخدمهم. وفي عام ٢٠١١، أبرمت حكومة أفغانستان خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الوطني.

٧ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان الجيش الوطني الأفغاني، الذي يبلغ قوام أفراده ١٦٤ ١٦١ رجلا، والقوات الجوية الأفغانية، التي يبلغ قوام أفرادها ٢٠٨ ٦ رجال، قد أبديا تحسّنًا في الثقة بالنفس وقدرةً على تخطيط العمليات وتنفيذها. وشهدت قدراتهما التمكينية الهامة، كتوفير الحماية أثناء التنقل والدعم الجوي والقوة النارية، تحسنا كبيرا منذ عام ٢٠١١. غير أنّ ارتفاع معدلات التناقص وانخفاض معدلات إعادة التجنيد وضعف اللوجستيات، وكذا القدرات الناشئة في مجال تنسيق العمل الاستخباراتي والقدرات والدعم الجوي، ما تزال من الأمور التي تطرح صعوبات.

٨ - وقد ورد ذكر الشرطة الوطنية الأفغانية أول مرة في عام ٢٠١٠ ضمن مرفقات تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/64/742-S/2010/181) بسبب

ضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتشكل الشرطة الوطنية الأفغانية، التي تعود بالنظر إلى وزارة الداخلية، المؤسسةَ الرئيسية المسؤولة عن إنفاذ القانون، وهي تشارك أيضا في العمليات العسكرية مع عناصر أخرى من قوات الأمن الوطني الأفغانية. وبنهاية عام ٢٠١٤، كانت الشرطة الوطنية الأفغانية تعدّ في صفوفها ١٥٦ ٧٥١ فردا، بمن فيهم حراس إدارة السجون المركزية، وذلك في مقابل العدد المنشود وقدره ١٥٧ ٠٠٠ فردا. هذا، وواصلت الجماعات المسلحة استهداف الشرطة الوطنية الأفغانية، مما أسفر عن ارتفاع معدل الإصابات في صفوفها. ويرتكز هيكل هذه الشرطة على خمس دعائم هي: الشرطة (المدنية) النظامية، وشرطة النظام المدني الوطنية، وشرطة الحدود، وشرطة مكافحة الجريمة، والقوات الداعمة. وهي ما تزال تواجه تحديات في مجال امتلاك القدرة على التخطيط والتدريب والقيادة والمراقبة، وكذلك في مجال مكافحة الفساد. وقد تم تعزيز عنصر الرقابة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بإنشاء مديرية شؤون حقوق الإنسان والمرأة والطفل ضمن إدارة الرقابة والشكاوى والالتماسات بوزارة الداخلية. غير أن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان يظل يشكل أحد دواعي القلق الرئيسية. ويتولى نائب مدير المديرية أيضا مهام جهة التنسيق الرفيعة المستوى المعنية بحماية الطفل ضمن الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية.

٩ - وورد ذكر الشرطة المحلية الأفغانية أول مرة في عام ٢٠١٢ ضمن مرفقات تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/66/782-S/2012/261) بسبب ضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتموَّل هذه الشرطة، التي أنشئت في عام ٢٠١٠، بالتعاون مع الولايات المتحدة وهي ملحقة بهيكل قيادة وزارة الداخلية. وتهدف هذه الشرطة إلى توفير قدرة شرطة أهلية في جهود مكافحة التمرد، وذلك بالاشتراك مع القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة التي توفر لها معظم التدريبات. وقد ارتفع حجم قوامها الأقصى من ١٠ ٠٠٠ رجل في عام ٢٠١٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ رجل في عام ٢٠١٣. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان هناك ٢٨ ٧٠٧ رجل من رجالها يعملون على تغطية ١٥٠ مقاطعة ضمن ٢٩ ولاية من ولايات أفغانستان الـ٣٤. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، تم تعيين رئيس الشرطة المحلية، الفريق أليشا أحمدزاي، لتولي مهام جهة التنسيق الرفيعة المستوى المعنية بحماية الطفل ضمن صفوف هذه الشرطة. وخلال فترة الإبلاغ، دخلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في حوار مع مديرية الشرطة المحلية ومع المنظمات ذات الصلة بشأن الدعوة إلى إدراج المزيد من التدريب على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للشرطة المحلية الأفغانية. وعلى الرغم من أنّ القوات المسلحة للولايات المتحدة قد استحدثت التدريب على حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الطفل في المناهج التعليمية الخاصة بالبرنامج

الموسع لتدريب الشرطة المحلية الذي يمتد على ٢٨ يوما، فإنّ انتهاكات حقوق الإنسان من قبل هذه الشرطة قد استمرت وصحبها إفلات تام من العقاب. وشملت تلك الانتهاكات عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وغير ذلك من الفظائع ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. هذا، وما زال الضعف الذي يعتري عملية تنفيذ إجراءات الفرز وتشكيل وحدات الشرطة المحلية غير الرسمية يؤدي إلى تجنيد القُصَّر.

القوات العسكرية الدولية

١٠ - منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أصبحت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تنتشر بإشراف سلطة مجلس الأمن، وتعمل تحت إمرة منظمة حلف شمال الأطلسي. وأصبح قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يضطلع أيضا بمهام قائد قوات الولايات المتحدة في أفغانستان، وإن كان التسلسل القيادي ما يزال منفصلا. وقد شجع مجلس الأمن، في قراره ٢١٢٠ (٢٠١٣)، القوة الدولية على مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة العمل بشأن الأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطني الأفغانية.

١١ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عرضت بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي خططا بشأن إبقاء نحو ٨٠٠ ١٢ من الجنود في أفغانستان، بمن فيهم معظم من تبقى من القوات الأمريكية، الذين من المتوقع أن ينخفض عددهم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٦. هذا، وتواصل القوات الأمريكية المتبقية التركيز على عمليات مكافحة الإرهاب، على النحو المسموح به في إطار الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة. أما بعثة الدعم الوطيد فهي، رغم كونها غير قتالية وهدفها ”التدريب والمشورة والمساعدة“، تمنح الدعم لعمليات مكافحة التمرد التي تقوم بها قوات الأمن الوطني الأفغانية. وقد أعاد مجلس الأمن، في القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، التأكيد على أهمية إحراز تقدم مستدام في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، خاصة النساء والأطفال، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان حماية المدنيين.

جماعات المعارضة المسلّحة

١٢ - ورد منذ عام ٢٠٠٧ ذِكرُ قوات طالبان والجماعات المرتبطة بها، بما في ذلك جبهة تورا بورا، وجماعة سنة الدعوة السلفية، وشبكة لطيف منصور، في مرفقات تقريري السنوي بسبب ضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ ومنذ عام ٢٠١١ بسبب ضلوعها في قتل الأطفال وتشويههم؛ ومنذ ٢٠١٢ بسبب ضلوعها في الهجمات على المدارس والمستشفيات. وتعتبر هذه الجماعات من الأطراف المستمرة في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وتفيد التقارير، حتى وقت كتابة هذا التقرير، بأنّ هناك ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ من مقاتلي طالبان الذين ينشطون في معظم ولايات أفغانستان، وإن كانت التقديرات تتفاوت كثيرا حول هذا العدد. وقد أنشأت طالبان هياكل إدارية موازية في معظم الولايات. وبعد أن انسحبت القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية في عام ٢٠١٤، غيرت الجماعة أساليب عملها وتحولت إلى شن الهجمات الواسعة التي تستهدف بالأساس قوات الأمن الوطني الأفغانية والمسؤولين الحكوميين. هذا، و لم تحقق محاولات الدخول معها في محادثات سلام أي تقدم يذكر حتى الآن.

١٣ - وورد ذكر شبكة حقاني منذ عام ٢٠١٠ في مرفقات تقريري السنوي بسبب ضلوعها في تجنيد واستخدام الأطفال، ومنذ عام ٢٠١١ بسبب ضلوعها في قتل الأطفال وتشويههم. وتعمل هذه الشبكة، التي يتزعمها المجاهد السابق جلال الدين حقاني وابنه سراج الدين، في ولايات باكتيا وباكتيكا وخوست بالأساس. ورغم تبنّيها لهجماتها باسم طالبان، إلا أن هذه الشبكة تعمل أساسا ككيان مستقل يُعتقد أنّه المسؤول عن تنفيذ هجمات معقدة على أهداف حكومية ودولية في مناطق مكتظة بالسكان في كابول. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أضافت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠٠١) شبكة حقاني إلى قائمة الجزاءات.

١٤ - وورد ذكر الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار منذ عام ٢٠١٠ في مرفقات تقريري السنوي بسبب ضلوعه في تجنيد واستخدام الأطفال، ومنذ عام ٢٠١١ بسبب ضلوعه في قتل الأطفال وتشويههم. وكان المجاهد السابق قلب الدين حكمتيار قد أنشأ هذا الحزب في عام ١٩٧٦، ثم ظهر الحزب مجددا في ولايتي كونار ونورستان الشرقيتين بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولئن كانت أهدافه متسقة على ما يبدو مع أهداف طالبان، فإنّ طموحات حكمتيار تمتد إلى الحصول على منصب بارز في النظام السياسي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلنت المجموعة عن مشاركتها الرسمية في الانتخابات الرئاسية، ورشحت أحد كبار قادتها، قطب الدين هلال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كرر الحزب الإسلامي التأكيد على أنّ أي مشاركة له في العملية السياسية ستتوقف على مبدأ انسحاب القوات الأجنبية بالكامل.

١٥ - ويُعتقد أنّ القاعدة تحتفظ بوجود محدود في شرق أفغانستان، ولا سيما في ولايتي كونار ونورستان، وتواصل إقامة صلات بالجماعات المناهضة للحكومة والعاملة في جميع أنحاء أفغانستان.

١٦ - وهناك العديد من الجماعات المسلحة الأخرى من غير الدول التي ما زالت تعمل في أفغانستان، ومنها عناصر الميليشيات التي يعود عهدها إلى الحرب الأهلية التي حدثت في تسعينات القرن الماضي. ويرتبط الكثير منها بعلاقات مع الأحزاب السياسية وقادة فصائل المجاهدين السابقين، وهم قد يعملون إلى جانب قوات الأمن الوطني الأفغانية أو ضدها. وعند الحديث عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كثيرا ما يرد ذكر هذه الجماعات المسلحة التي تدخل في اشتباكات مع بعضها ومع طالبان وقوات الأمن الوطني من أجل السيطرة على الأراضي. وفي بعض الولايات، يفوق عدد هذه الجماعات عدد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وقوات حركة الطالبان.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ الأطفال

١٧ - خلال فترة الإبلاغ، ظلّت أنشطة الرصد والتحقّق في معظم المناطق المتضررة من النزاع صعبة بسبب القيود الأمنية. لذلك، قد تشكل البيانات المعروضة في هذا التقرير تمثيلا ناقصا للأثر الحقيقي المترتب على الأطفال من النزاع، ولعدد حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة

١٨ - خلال فترة الإبلاغ، لوحظ في جميع أنحاء البلد وجود تجنيد واستخدام للأطفال في القيام بمهام للدعم ومهام قتالية. وقامت فرقة العمل القطرية بتوثيق عمليات تجنيد واستخدام لـ٥٥٦ صبيا وأربع فتيات، ٧٥ في المائة منهم (٤٠١ طفل) تم تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المعارضة المسلحة. وفي عام ٢٠١٤، سجلت فرقة العمل القطرية ٥٥ حالة تجنيد من جانب الجماعات المعارضة المسلحة، وخمس حالات من قبل قوات الأمن الوطني الأفغانية، وحالتين من جانب الميليشيات الموالية للحكومة في ولاية قندوز. ولئن كان هذا الانخفاض ربما يعزى إلى زيادة التزام الحكومة بمنع تجنيد الأطفال، فإنّه لا يزال هناك قلق بالغ إزاء قلة حالات الإبلاغ وبشأن العدد الفعلي للأطفال المرتبطين بأطراف النزاع، ولا سيما بالجماعات المعارضة المسلحة. إذْ من المفترض أن يكون هذا العدد أكبر بكثير.

١٩ - ومن بين الجماعات المعارضة المسلّحة التي تجند الأطفال وتستخدمهم، أوردت فرقة العمل في سجلاتها أسماء قوات طالبان، بمن فيها جبهة تورا بورا وجماعة سنة الدعوة السلفية وشبكة لطيف منصور وأيضا شبكة حقاني والحزب الإسلامي. وقد استُخدم معظم هؤلاء الأطفال في صنع العبوات الناسفة ونقلها وزرعها. وقد تعرض، على سبيل المثال، ستة من

الأطفال في مدينة غارديز، بولاية باكتيا، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى إصابات عندما انفجر أحدُ هذه الأجهزة التي كانوا بصدد تركيبها داخل مدرسة. وفي حادثٍ منفصل، جدَّ في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ في مدينة غازني، قامت طالبان باستغلال ثلاثة صبيان، في السادسة والثامنة والعاشرة من أعمارهم، وجعلتهم ينقلُون بواسطة مِنقلةٍ عبوةً ناسفة يدوية الصّنع ذات رأس مضغوط دون أن يكونوا على علم بذلك. وقد أسفر انفجار العبوة قبل الأوان عن مقتل اثنين منهم وإصابة الثالث بجروح.

٢٠ - وقامت حركة الطالبان وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى أيضا بتجنيد الأطفال واستخدامهم لتنفيذ هجمات انتحارية. وقد قُتل عشرون صبيا أثناء تنفيذهم لهجمات انتحارية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، عمد فتى في سن الرابعة عشرة، في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ في ولاية بكتيكا، إلى تفجير عبوته الناسفة بالقرب من نقطة تفتيش تابعة للشرطة، وهكذا تسبب في قتل نفسه وفي إصابة خمسة ضباط من الشرطة الوطنية الأفغانية وستة مدنيين. وقد أعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عن تلك الهجمة في وسائل الإعلام المحلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أفاد شهود للأمم المتحدة في مدينة تيرين كوت، بولاية أوروزغان، أنّ أحد الأفراد المشتبه في انتمائه إلى حركة الطالبان أرغَم فتى على دفع دراجة تحمل عبوة ناسفة يدوية الصنع باتجاه إحدى مركبات الجيش الوطني الأفغاني وهكذا قتل الفتى نفسه إلى جانب ثمانية مدنيين. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قُتل فتى في السادسة عشرة من العمر عندما قام بتفجير سترته المفخّخة في المعهد الفرنسي داخل مدرسة ثانوية في كابل، وقد أعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

٢١ - وأبلغ كذلك الأطفال المحتجزون بسبب تهم أمنية تتعلق بارتباطهم بجماعات المعارضة المسلحة عن وجود عمليات تجنيد عبر الحدود. ووصف البعض تجارب تعرضوا فيها للاختطاف ونُقلوا إلى باكستان لتلقي تدريبات عسكرية. ولا تزال فرقة العمل القطرية تتلقى بلاغات يُزعَم فيها استخدام المدارس الدينية في كل من باكستان وأفغانستان لتجنيد الأطفال وللقيام بتدريبات عسكرية على أيدي حركة طالبان وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة. وفي العديد من الحالات، ذكر آباء الأطفال أنهم لم يكونوا على علم بأن أطفالهم قد تلقوا تدريبات عسكرية.

٢٢ - وفيما يخص الـ ١٥٩ طفلا الذين أشارت بلاغات إلى تجنيدهم واستخدامهم من قبل قوات الأمن الوطني الأفغانية، استطاعت فرقة العمل القطرية أن تتثبّت من ٣٨ حالة بالتفصيل، منها حالات ٢٧ طفلا قامت بتجنيدهم الشرطة المحلية الأفغانية، وتسعة أطفال جنّدتهم الشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك شرطة الحدود الوطنية، وطفل جنده الجيش

الوطني الأفغاني وطفل آخر جنّدته إحدى مجموعات الميليشيات الموالية للحكومة بقيادة نبي غيشي في ولاية كندز. وقد تم تجنيد الأطفال بصورة رسمية في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية أو وقع استخدامهم لشغل أدوار دعم متنوعة، بما في ذلك كحمالين أو سعاة أو جواسيس، الأمر الذي يعرض حياقم للخطر في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٣، أصيب فتى في سن الخامسة عشرة بجروح في مدينة سيركاني في ولاية كنر نتيجة انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع عندما كان يحمل الماء إلى إحدى نقاط تفتيش الجيش الوطني الأفغاني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في مدينة شاه جوي في ولاية زابل، أرغمت عناصر من الشرطة الوطنية الأفغانية صبيين في سن الثانية عشرة والرابعة عشرة على تفتيش حقيبة يُشتبه في وجود متفجرات بداخلها. وكانت توجد بداخل الحقيبة عبوة ناسفة يدوية الصنع انفجرت وقتلت الطفلين.

٢٣ - وأنا أرحب بما تحقق خلال فترة الإبلاغ من تراجع مستمر في عدد حالات تجنيد الأطفال من قبل الشرطة الوطنية الأفغانية، التي تم الإبلاغ عنها والتحقق منها، حيث انخفض هذا العدد من سبع حالات مبلّغ عنها في عام ٢٠١٠ إلى حالة واحدة فقط في عام ٢٠١٤. وتم التحقق من حالة تجنيد واحدة نُسبت إلى الشرطة المحلية الأفغانية في عام ٢٠١٤، مقارنة مع ١٣ حالة في عام ٢٠١٣، وسبع حالات في عام ٢٠١٢، وست حالات في عام ٢٠١١. ومع ذلك، ونظرا لارتفاع معدلات عدم الإبلاغ، فقد لا يعكس هذا الاتجاه بدقة النطاق الفعلي لتجنيد الأطفال في تلك القوات. وتدعم هذا التحليل التقارير المتعلقة بمنع تجنيد القصّر التي أعدها وحدات حماية الأطفال في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية، علما بأن هذه الوحدات موجودة فقط في الولايات الغربية الأربعة وهي هرات وبادغيس وغور وفرح. ومنذ إنشاء هذه الوحدات في عام ٢٠١١، أفادت تقارير بأن أربعا منها حالت دون انضمام ٤٢٢ طفلا (٤١١ فتى و ١١ فتاة) إلى الشرطة الوطنية الأفغانية، مما يشير إلى اتساع نطاق أنشطة الوقاية في الثلاثين ولاية حيث لا توجد وحدات نشيطة من هذا القبيل. ووفقا لما أوردته مديرية شؤون حقوق الإنسان والمرأة والطفل التابعة لوزارة الداخلية، فإنّ مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية في ولايات بادغيس وهرات ولغمان وننغارهار ونمروز قد رفضت في عام ٢٠١٤ مطالب ترشح من ٤٨ قاصرا يريدون الانضمام إلى صفوف الشرطة؛ وفي العام نفسه، أبلغت الشرطة المحلية الأفغانية عن رفض انضمام ٥٥ طفلا في ١٢ ولاية.

٢٤ - ولا تزال هناك تحديات قائمة، رغم التزام الحكومة الراسخ بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطني الأفغانية وإحراز تقدم كبير نحو تنفيذ خطة العمل. وتشمل مواطن

الانشغال الرئيسية ما يلي: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالأسر إلى إجبار أطفالهم على الانضمام إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية لأسباب مالية؛ وافتقار قوات الأمن الوطني الأفغانية للإمكانات الملائمة و/أو المعلومات التي تمكّنها من تقييم سن الأطفال؛ وعدم وجود توجيهات سياساتية واضحة؛ وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة؛ ومحدودية توفر شهادات الميلاد؛ وسهولة تزوير وثائق الهوية. ورغم حدوث زيادة كبيرة في تسجيل المواليد، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، لا يزال أكثر من نصف الأطفال في البلد غير مسجلين.

٢٥ - ووفقا لوزارة العدل، كان هناك، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، ما لا يقل عن ٦٥٦ من الصبيان المحتجزين في مراكز إعادة تأهيل الأحداث في أفغانستان بسبب مزاعم بارتباطهم بجماعات المعارضة المسلحة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أشارت سجلات وزارة العدل إلى أن ٢٥٨ طفلا كانوا محتجزين في هذه المراكز لتهم تتعلق بالأمن الوطني. وقد احتجزت المديرية الوطنية للأمن أيضا أطفالا بدعوى ارتباطهم بجماعات المعارضة المسلحة، غير أنّ عددهم يظل غير معروف بالتحديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكد أطفال محتجزين في المراكز تم الاتصال بهم أن المديرية الوطنية للأمن تحتجزهم في بعض الحالات لفترات مطوّلة تتجاوز الحد القانوني ومدته ٣٠ يوما.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد الأطفال المحتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للقوات العسكرية الدولية غير معروف بدقة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، تلقت فرقة العمل القطرية معلومات مفادها أن ٩٠ طفلا على الأقل يوجدون رهن الاحتجاز الإداري في مرفق الاحتجاز بولاية باروان الخاضع لسيطرة القوات العسكرية الدولية، وأن العديد منهم ظلوا محبوسين لسنوات، مما يشكل انتهاكا لحقهم في إجراءات قانونية مراعية للأصول وللمعايير الدولية لقضاء الأحداث. ولم يُسمح للأمم المتحدة بالدخول إلى هذا المرفق حتى آذار/مارس ٢٠١٣، عندما نُقل الإشراف عليه إلى السلطات الأفغانية. وزارت فرقة العمل القطرية هذا المرفق ولاحظت وجود ما لا يقل عن ٧٠ فتى، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما، تم احتجازهم بدعوى ارتباطهم بحركة الطالبان وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة وكذلك بدعوى المشاركة الفعلية في أعمال القتال. وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، خلال زيارة متابعة لعملية الرصد، كان هناك ٤٢ طفلا قيد الاحتجاز في المرفق. وكانوا مفصولين عن المحتجزين البالغين، ولم يثيروا أثناء المقابلات التي أُجريت معهم أي شكاوى بشأن إساءة معاملتهم. وقد أبلغ مديرُ المرفق فرقةَ العمل بأنه تم الإفراج عن ما

لا يقل عن ٤١ فتى وأنهم أعيدوا إلى أسرهم منذ نقل الإشراف على المرفق إلى السلطات الأفغانية، ولكن لا توجد أي معلومات عن الدعم المقدَّم إلى هؤلاء الأطفال. وبعد إتمام عملية نقل السلطات الأمنية في عام ٢٠١٤، لم يعد لدى الأمم المتحدة أي علم بوجود مرافق احتجاز أخرى تخضع رسميا لسيطرة القوات العسكرية الدولية في أفغانستان.

٢٧ - أما فرقة العمل القطرية، التي ما فتئت تتلقى بلاغات عن التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز، وطول مدة احتجاز الأطفال من قِبل المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية، والعرض العلني في وسائل الإعلام الوطنية للأطفال المحتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني، فهي لا تزال تشعر بالقلق من نقص الوثائق وعدم توفر خدمات الحماية وتدابير إعادة الإدماج الملائمة. ووفقا لتقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عن معاملة المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع، وغطّت به الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تعرّض ٨٠ من أصل ١٠٥ أطفال أُجريت مقابلات معهم (٧٦ في المائة) للتعذيب أو إساءة المعاملة. ويعكس هذا الرقم زيادة بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتعرّض ثلاثة وثلاثون طفلا محتجزا لإساءة المعاملة أو التعذيب على أيدي المديرية الوطنية للأمن، وخمسة وأربعون طفلا على أيدي الشرطة الوطنية الأفغانية، وطفل واحد على أيدي الجيش الوطني الأفغاني، وطفل واحد على أيدي الشرطة المحلية الأفغانية. وأدى تقرير البعثة إلى إصدار المرسوم الرئاسي رقم ١٢٩ الذي يُلزم السلطات بالتحقيق في ادعاءات التعذيب ومقاضاة الجناة المزعومين، وإطلاق سراح المحتجزين والمسجونين تعسفيا، وزيادة إمكانية استفادة المحتجزين من خدمات محاميي الدفاع ومقدّمي الخدمات الطبية. ومع ذلك، فنادرا ما أدت هذه الادعاءات إلى فتح تحقيقات وإلى مقاضاة الجناة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، خلص تقرير متابعة أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى أنّ ٤٤ طفلا من أصل ١٠٥ أطفال محتجزين (٤٤ في المائة) أجريت معهم مقابلات في الفترة الفاصلة بين شباط/فبراير ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أفادوا بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب، من بينهم ٢٥ طفلا تحتجزهم المديرية الوطنية للأمن في ١٣ ولاية، و ١٦ طفلا تحتجزهم الشرطة الوطنية الأفغانية وشرطة الحدود الوطنية الأفغانية، وثلاثة أطفال يحتجزهم الجيش الوطني الأفغاني. وأصدرت المديرية الوطنية للأمن أمرا يمنح منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك البعثة واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، الحق في الوصول دون عوائق إلى جميع مرافق الاحتجاز، بما في ذلك في إطار الزيارات المفاجئة.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٨ - خلال الفترة الفاصلة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل ٢ ٣٠٢ من الأطفال ومن إصابة ٥ ٠٤٧ طفلا آخر بجروح (٤ ٠٠٣ من الصبيان و ١ ٥٠١ من الفتيات و ١ ٨٤٥ طفلا لم يُحدَّد جنسهم) في ٣ ٩١١ حادثا منفصلا. وفي حين أن عام ٢٠١٢ شهد انخفاضا في عدد الضحايا من الأطفال مقارنة بعام ٢٠١١، فقد تواصل ارتفاع هذا العدد في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وارتفع عدد إصابات الأطفال المسجّلة في عام ٢٠١٤ (٢ ٥٠٢ إصابة) بنسبة أكثر من ٤٧ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٣ (١ ٦٩٤ إصابة) وبنسبة ١١٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٢ (١ ١٩٠ إصابة)، وهكذا بلغ العدد الإجمالي للإصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧ ٣٤٩ إصابة. وكانت جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك حركة طالبان وشبكة حقاني، مسؤولة عن ٤٦ في المائة من جميع إصابات الأطفال المسجّلة في عام ٢٠١١ (٦٩٧ إصابة) وعن ٥٦ في المائة من الإصابات المسجّلة في عام ٢٠١٢ (٦٧١ إصابة)، وعن ٥٣ في المائة من الإصابات المسجَّلة في عام ٢٠١٣ (٨٨٩ إصابة)، وعن ٥٤ في المائة من الإصابات المسجَّلة في عام ٢٠١٤ (١ ٣٤٣ إصابة). أما قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات الموالية للحكومة (٣٩٥ إصابة) والقوات العسكرية الدولية (٣٨ إصابة) فقد كانت مسؤولة عن ٤٣٣ إصابة في صفوف الأطفال في عام ٢٠١٤، أو ما يعادل نسبة ١٧ في المائة من هذه الإصابات. ويعكس هذا العدد زيادة مقارنة بعام ٢٠١٣، ويأتي على إثر تسجيل انخفاض تدريجي من المستويات المرتفعة المسجّلة في عام ٢٠١١. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في العمليات الهجومية والهجمات المضادة التي شنتها قوات الأمن الوطني الأفغانية ضد جماعات المعارضة المسلحة في المناطق المتنازع عليها.

٢٩ - وكانت الاشتباكات بين قوات الأمن الوطني الأفغانية/القوات العسكرية الدولية وجماعات المعارضة المسلحة هي السبب الرئيسي في إلحاق الإصابات بالأطفال (٢ ٩١١ جريحا وقتيلا)، بما في ذلك نتيجة لانفجار أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان. وكانت جماعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن ٣٧ في المائة (١ ٠٨٧ إصابة) وقوات الأمن الوطني الأفغانية/القوات العسكرية الدولية مسؤولة عن ٢٨ في المائة (٨١٨ إصابة) من إصابات الأطفال الناجمة عن الاشتباكات البرية، في حين تعذّر إسناد نسبة الـ ٣٥ في المائة المتبقية (١ ٠٠٦ إصابات) إلى أي طرف معين. ومن أصل الإصابات البالغ عددها ٨١٨ إصابة التي تسببت فيها وحدات بعينها من قوات الأمن الوطني الأفغانية

والقوات العسكرية الدولية، نُسبت ٢٣٨ إصابة إلى الجيش الوطني الأفغاني، و ١٩٨ إصابة إلى القوات العسكرية الدولية، و ٤٠ إصابة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية، و ٢٦ إصابة إلى الشرطة المحلية الأفغانية. وفي عام ٢٠١٤، ارتفعت إصابات الأطفال خلال الاشتباكات البرية (١ ٢٣١ إصابة) بنسبة تفوق ٣٣٠ في المائة مقارنة بالعدد المسجَّل في عام ٢٠١٢ (٣٦٩ إصابة)، مما يعكس زيادة في تركيز الأطراف المتنازعة على مسألة السيطرة على الأراضي، وزيادة في الاشتباكات المسلحة التي تقع في مناطق مأهولة بالسكان.

٣٠ - وتواصَل ارتفاع إصابات الأطفال الناجمة عن الهجمات التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك حركة طالبان وشبكة حقاني، باستخدام عبوات ناسفة يدوية الصنع، حيث انتقل عددها من ٣٨٥ إصابة في عام ٢٠١١ و ٣٧٠ إصابة في عام ٢٠١٢، إلى ٥٠٦ إصابات في عام ٢٠١٣ و ٦٦٤ إصابة في عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المثال، عمدت حركة طالبان، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في قرية غاجيري بولاية غازني، إلى زرع عبوات ناسفة يدوية الصنع تستهدف مسؤولين حكوميين، إلا أنها أسفرت عن مقتل صبي واحد وإصابة صبيين وفتاة عندما داس أحدهم على عبوة ناسفة ذات رأس مضغوط.

٣١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك حركة طالبان وشبكة حقاني، هجمات انتحارية وغيرها من الهجمات ضد أهداف عسكرية ومدنية، أسفرت عن مقتل ٢١٠ أطفال وإصابة ٤٣٩ آخرين. فعلى سبيل المثال، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت جماعة لشكر جهنگوى الألماني، المنشقة عن جماعة لشكر جهنگوى، بمهاجمة موكب ديني شيعي في كابل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ أطفال وإصابة ١٢ آخرين. وأعلنت المجموعة مسؤوليتها عن هذا الهجوم في بيان صحفي صدر عقب الهجوم. وفي عام ٢٠١٤ وحده، قُتل ٦٠ طفلا على الأقل وجرح ١٥٤ طفلا في مثل هذه الهجمات التي كثيرا ما كانت تتعمّد استهداف المدنيين. وفي أبرز حادث وقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أدى تنفيذ هجوم انتحاري أثناء مباراة للكرة الطائرة في مقاطعة يحيى خيل من ولاية بكتيكا إلى مقتل ما لا يقل عن ٢١ فتى وإصابة ٢٣ آخرين. ويُعتقد أن المستهدف من العملية هم أفراد الشرطة المحلية الأفغانية التي كانوا يحضرون المباراة.

٣٢ - وتسببت عمليات القصف الجوي التي نفذتها القوات العسكرية الدولية في إصابة ١٧٤ طفلا في عام ٢٠١١، وانخفض هذا العدد إلى ٧٨ إصابة في عام ٢٠١٢، و ٥٦ إصابة في عام ٢٠١٣، و ٣٦ إصابة في عام ٢٠١٤. ويُعتقَد أن السبب الرئيسي وراء هذا الاتجاه هو التوجيهات الصادرة عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالحد من استخدام الضربات

الجوية أثناء العمليات العسكرية. وأشارت بلاغات إلى أن الهجمات باستخدام طائرات غير مأهولة قد أسفرت عن مقتل طفلين في عام ٢٠١٣ وعن ١٠ إصابات في صفوف الأطفال في عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المثال، قُتل في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ صبيٌّ في الرابعة عشرة من عمره وجرح آخر في الثالثة عشرة في هجوم لطائرة بدون طيار وذلك عندما كانا يلعبان بالقرب من اجتماع لحركة الطالبان.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما لا يقل عن ١٤ طفلا (ستة فتيان، وثلاث فتيات، وخمسة أطفال لم يحدَّد جنسهم) وأصيب ٨٨ طفلا (٤٩ فتى، و ٢٢ فتاة، و ١٧ طفلا لم يحدَّد جنسهم) بجروح أثناء حوادث قصف عبر الحدود من باكستان، وقع معظمها في ولاية كنر. وقُتل خمسة أطفال وجرح ٥٢ طفلا آخر في عام ٢٠١٤ وحده. ووفقا للقوات المسلحة الباكستانية، فقد وقعت هذه الأحداث في سياق عمليات ضد المتمردين النشيطين في المناطق الحدودية والذين كانوا ينفذون هجمات ضد أهداف في باكستان.

٣٤ - وكانت عقودٌ من الحرب ومن عدم الاستقرار قد خلّفت، حتى وقت كتابة هذا التقرير، حوالي ٥٢١ كيلومترا مربعا من الأراضي المزروعة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء أفغانستان. وقد وثّقت فرقة العمل القطرية قتل أو تشويه ١ ٢٧٥ طفلا على الأقل (٨٨٧ فتى، و ١٥٤ فتاة، و ٢٣٤ طفلا لم يحدَّد جنسهم) في حوادث ناجمة عن متفجرات من مخلفات الحرب. فعلى سبيل المثال، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قُتل ما لا يقل عن تسع فتيات وجُرحت اثنتان أخريان عندما انفجر لغم في مقاطعة جابرهار من ولاية ننكرهار. وارتفع عدد الضحايا من الأطفال بشكل مطرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ ٨١ في المائة من جميع الإصابات المبلَّغ عنها الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب في عام ٢٠١٤. ورغم استمرار الجهود الرامية إلى زيادة التوعية وتغيير السلوك لمواجهة المخاطر الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، فإن الاستراتيجية الحالية في مجال التوعية بمخاطر الألغام تواجه تحديات كبيرة، ولا سيما على مستوى التواصل مع أكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال الأفغان غير الملتحقين بالمدارس.

٣٥ - وعقب الدعوات المستمرة التي وجهتها الأمم المتحدة، اتخذت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجتمع الدولي خطوات هامة لإزالة الذخائر غير المنفجرة من ميادين الرماية المهجورة. وقامت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتطهير سطح أكثر من ٢٠ ميدان رماية توجد فيها مواد شديدة الانفجار، وتعهدت بإتمام تطهير سطوح جميع ميادين الرماية التي توجد فيها مواد شديدة الانفجار في مطلع عام ٢٠١٥.

جيم - العنف الجنسي ضد الأطفال

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت فرقة العمل القطرية ٤٠ بلاغا عن وقوع حالات عنف جنسي شملت ٢٧ صبيا و ٢٤ فتاة، نُسبت أغلبيتها الساحقة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية. وفي بعض الحالات، بذلت الحكومة العناية الواجبة في التحقيق مع مرتكبي أفعال العنف الجنسي ضد الأطفال ومقاضاتهم ومعاقبتهم. وعلى سبيل المثال، ألقت الشرطة الوطنية الأفغانية القبض في آذار/مارس ٢٠١٤ على عضو في الشرطة المحلية الأفغانية بسبب الاغتصاب المزعوم لطفل عمره ٧ سنوات. وحكمت المحكمة الابتدائية على الفاعل بالسجن لمدة ١٠ سنوات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أكدت محكمة الاستئناف في نفس الولاية قرار المحكمة الابتدائية، لكن المحكمة العليا خفضت العقوبة إلى السجن لمدة خمس سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي حادثة منفصلة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام اثنان من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية بخطف واغتصاب فتاة عمرها ١٥ عاما في ولاية كابيسا. وألقي القبض على الفاعلَيْن وكان التحقيق لا يزال جاريا حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٣٧ - وأبلغ صبيانٌ محتجزون بسبب تهم تتعلق بالأمن الوطني أيضا عن تعرضهم لعنف جنسي أو لتهديدات بالعنف الجنسي عند إلقاء القبض عليهم أو أثناء فترة احتجازهم من قِبَل قوات الأمن الوطني الأفغانية، وبالأخص الشرطة الوطنية الأفغانية. وفي عام ٢٠١١، أبلغ ١٠ صبيان من أصل ٧٦ صبيا محتجزين بسبب تهم تتعلق بالأمن الوطني، اتّصلت بهم الأمم المتحدة، عن تعرضهم لعنف جنسي أو لتهديدات بالعنف الجنسي. وفي عام ٢٠١٣، أبلغ أيضا ١٥ صبيا محتجزين عن تعرضهم للاغتصاب أو العنف الجنسي أو لتهديدات بالعنف الجنسي.

٣٨ - واستمر وقوع الأطفال ضحايا للعنف الجنسي من جانب جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان وشبكة حقاني. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أفاد أحد التقارير الإعلامية بأن قادة من حركة طالبان ارتكبوا أفعال الاعتداء الجنسي ضد صبية. وأبلغ أطفال محتجزون بسبب تهم تتعلق بالأمن الوطني بأن صبية تعرضوا للاعتداء الجنسي من جانب قادة حركة طالبان وشبكة حقاني بينما كان يجري تدريبهم على القيام بالهجمات الانتحارية. ولم يتسنّ لفرقة العمل القطرية التحقق بطريقة مستقلة من صحة هذه التقارير. بيد أن الأمم المتحدة أعربت عن قلقها البالغ إزاء المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال الذين جرى الكشف عن هويتهم أثناء الإدلاء بشهادات علنية عن تجاربهم مع العنف الجنسي، وإزاء استمرار انتهاك وسائط الإعلام وسلطات الدولة لحقوق الأطفال في السرية والخصوصية.

وقد أعربت فرقة العمل القطرية مرارا عن تلك المخاوف بصورة مباشرة إلى السلطات، وحثتها على احترام حقوق الأطفال المعنيين وتوفير خدمات الحماية الملائمة لهم.

٣٩ - وتواصل الأمم المتحدة الإعراب عن مخاوفها البالغة إزاء ثقافة ”باشا بازي“ (رقص الصبيان)، المقترنة بوجه عام بالاستغلال الجنسي وبأشكال عدة من العنف الجنسي ضد صبيان لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات على يد رجال في مواقع السلطة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وبعد إجراء تحقيق وطني في أسباب الظاهرة وآثارها السلبية، أوصت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بالتصدي العاجل لثقافة الإفلات من العقاب المحيطة بتلك الممارسة.

دال - اختطاف الأطفال

٤٠ - يقوم أعضاء في جماعات معارضة مسلحة وفي قوات الأمن الوطني الأفغانية باختطاف الأطفال لأسباب مختلفة تشمل الانتقام، أو الحصول على فدية، أو معاقبة أفراد عائلات الضحايا، أو تجنيد الأطفال واستخدامهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ١١١ حادثة اختطاف، شملت ٢٤٢ طفلا (٢٣٥ صبيا وسبع فتيات)، استطاعت فرقة العمل القطرية التحقق من صحة ٥٣ حادثة منها شملت ٩٣ صبيا وسبع فتيات. وظلت المنطقة الشرقية من البلد هي الأشد تضررا.

٤١ - وكانت حركة طالبان وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن ٤٤ حادثة تضرر منها ٨٠ صبيا وخمس فتيات، من بين ما مجموعه ٥٣ حادثة اختطاف تم التحقق منها، لأسباب شملت ارتباطهم المزعوم بقوات الأمن الوطني الأفغانية أو استخدامهم من قبل هذه القوات. وبعد اختطافهم، أُعدم ٢٠ صبيا وقطعت آذان طفلين واغتُصب صبي وفتاة. وجرى إطلاق سراح الضحايا الآخرين أو لا يزال مصيرهم مجهولا. وانخرطت قوات الأمن الوطني الأفغانية، في كثير من الأحيان من خلال شيوخ القبائل، في العديد من المفاوضات الرامية إلى تأمين إطلاق سراح الضحايا.

٤٢ - وارتكبت قوات الأمن الوطني الأفغانية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة سبع حوادث اختطاف، شملت اشتراك الشرطة الوطنية الأفغانية في حادثة واحدة والشرطة المحلية الأفغانية في أربع حوادث. وأفضت هذه الحوادث إلى أن اختُطف ١٣ صبيا وفتاتان في هذه المناطق الوسطى والشمالية الشرقية والغربية من البلد. وأُعدم ستة صبية وفتاة واحدة على الأقل بعد اختطافهم واغتُصب أربعة. وعلى سبيل المثال، قامت الشرطة الأفغانية المحلية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بإعدام أربعة صبية بإجراءات موجزة بعد اختطافهم وتحميلهم

مسؤولية زرع عبوات ناسفة يدوية الصنع في مقاطعة بالا بولوك بولاية فراه. وإني أعرب عن بالغ قلقي إزاء هذه التقارير وإزاء عدم فتح أي تحقيقات في هذه الحادثة وفي حوادث مماثلة لتحديد هوية مرتكبيها ومساءلتهم.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

الهجمات على المدارس والأشخاص المرتبطين بها

٤٣ - وثّقت فرقة العمل القطرية ٨٨٣ حادثة مؤثرة على إمكانية حصول الأطفال على التعليم. وبعد انخفاض الحوادث الموثقة من ١٩٧ حادثة في عام ٢٠١٠ إلى ١٣٢ حادثة في عام ٢٠١٣، تم تسجيل ٢٠٨ حوادث في عام ٢٠١٤ تعزى أساسا إلى الهجمات التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة على المدارس المستخدمة كمراكز اقتراع للانتخابات الرئاسية (والتي شكلت نسبة ٥٧ في المائة من جميع الهجمات على المدارس في عام ٢٠١٤). وأسفرت جهود الاتصال التي اضطلعت بها فرقة العمل القطرية عن سحب بعض المدارس من قائمة مراكز الاقتراع وأدت إلى زيادة في التدابير الأمنية. وخلال الفترة محل التقرير، امتد نطاق الهجمات على المدارس وموظفي التعليم من جنوب البلد إلى الأقاليم الأكثر أمنا.

٤٤ - وكانت جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان، مسؤولة عن ٨٩ في المائة من الهجمات المسجلة ضد المدارس، بما في ذلك استخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع، وإحراق مباني المدارس وممتلكاتها، والإغلاق القسري للمدارس، وقتل وجرح وترويع وخطف موظفي التعليم. وجرى توثيق أكثر من ٩٠ حادثة إحراق لمباني المدارس وممتلكاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أغلبها من قِبَل حركة طالبان والعناصر المحلية المعارضة لتعليم الفتيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣ على سبيل المثال، تم إضرام النيران في مدرسة ثانوية خلال الليل في وسط ولاية سربل. وتضررت المدارس أيضا في حالات لم تكن فيها مستهدفة بشكل مباشر وذلك من جراء الهجمات والعمليات العسكرية القريبة.

٤٥ - ووثّقت فرقة العمل القطرية ١١١ حادثة قتل وجرح لموظفي التعليم و ٣٦ حادثة اختطاف على يد جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان. وجرى عدد كبير من هذه الهجمات في عام ٢٠١١، في حين انخفضت الهجمات حتى عام ٢٠١٣ ثم ازدادت في عام ٢٠١٤. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على سبيل المثال، أجبرت عناصر جماعة معارضة مسلحة إحدى المعلّمات كانت في طريقها إلى مدينة فراه على مغادرة سيارتها وقتلتها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، اقتحمت عناصر من حركة طالبان مدرسة في مقاطعة

شاه جوي بولاية زابل، واختطفت ثم قتلت في وقت لاحق معلّما يبلغ من العمر ٣٢ عاما كان قد سبق له تلقي إنذارات بالتوقف عن التدريس في المدرسة.

٤٦ - واستطاعت فرقة العمل القطرية التحقق من ٢٣ من أصل ٦٢ حادثة تهديد أُبلغ عنها ضد موظفي التعليم والطلاب، استهدف أغلبها تعليم الفتيات. وفي عام ٢٠١١، أُفيد أن حركة طالبان أصدرت توجيها يحظر الهجمات على المدارس والمعلمين، ونفت الحركة في عام ٢٠١٢ مسؤوليتها عن الهجمات على المدارس في خمس حوادث منفصلة. بيد أن حركة طالبان ظلت هي المرتكب الرئيسي لهذه الهجمات. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، مثلا، تضمنت رسالة موجهة من حركة طالبان المحلية في مقاطعة خوغياني بولاية ننكرهار إنذارا بأن موظفي مدارس الفتيات ومدرسيها وطالباتها سيواجهون أفعالا خطيرة وأن وجوه الفتيات ستُغطى بالأحماض إذا ما واصلن الذهاب إلى المدارس.

٤٧ - وكانت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية مسؤولة أيضا عن حوادث تؤثر على إمكانية الحصول على التعليم، وإن كان بدرجة أقل بكثير. وشملت هذه الحوادث استخدام مرافق المدارس كليا أو جزئيا لأغراض عسكرية، والإضرار بالمباني والممتلكات، وترويع موظفي التعليم، وشنّ الغارات والاقتحامات، ومصادرة/نهب المواد والعمليات التعليمية على مقربة من المدارس، وهي حوادث أسفرت عن مقتل وجرح طلاب.

٤٨ - وتحققت فرقة العمل القطرية من ٥١ حالة استُخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية، من بينها ٢٦ حالة حدث فيها ذلك على يد جماعات المعارضة المسلحة، وتسع حالات على يد الشرطة الوطنية الأفغانية، وست على يد الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وثلاث على يد القوات العسكرية الدولية. وكان عدد الحوادث الموثقة هو نفسه في كل عام من أعوام الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حادثة جرى التحقق منها، استولى الجيش الوطني الأفغاني في حزيران/يونيه ٢٠١٤ على مدرسة ابتدائية للفتيات في مقاطعة داشتي أرشي بولاية كندز لمدة زادت عن ثلاثة أسابيع. وفي حادثة منفصلة، في مقاطعة وردوج بولاية بدخشان، ظلت ثلاث مدارس تُستخدم في أغراض عسكرية من قبل قوات الأمن الوطني الأفغانية وذلك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبعد جهود الاتصال التي اضطلعت بها فرقة العمل القطرية، جرى إخلاء إحدى المدارس في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وظلت المخاوف قائمة على مدى الفترة المشمولة بالاستعراض بشأن تمركز قوات الأمن بالقرب من المرافق التعليمية، الذي أسفر عن إلحاق أضرار تبعية بالمدارس وسقوط ضحايا من الأطفال.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٤، تحققت فرقة العمل القطرية من استمرار أغلاق ٤٦٩ مدرسة في جميع أرجاء البلد بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك ٣٦٠ مدرسة في المنطقة الجنوبية. وأسهمت الجهود المبذولة من قِبَل مجالس المدارس والشيوخ المحليين في تحسين الحالة بشكل طفيف مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، حينما أفادت وزارة التعليم عن إغلاق ٥٣٩ مدرسة بسبب انعدام الأمن، الأمر الذي أثّر على فرص الحصول على التعليم لنحو من ١١٥ ٠٠٠ طفل.

الهجمات على المستشفيات والأشخاص المرتبطين بها

٥٠ - وثّقت فرقة العمل القطرية ٢١٤ حادثة من حوادث الهجمات أو التهديد بشن هجمات على مرافق الرعاية الصحية وأفراد الخدمات الطبية وحوادث أخرى أثرت على الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك التدخل في حملات التطعيم ضد شلل الأطفال واستخدام تلك المرافق لأغراض عسكرية. وارتكبت أغلبَ الحوادث جماعات المعارضة المسلحة. ومن بين ٢٠ حادثة تم التحقق منها، وهي تتعلق باستخدام المرافق الصحية لأغراض عسكرية واقتحامها وتفتيشها وترويع أفراد الخدمات الصحية، نُسبت ١٢ حادثة إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، وخمس حوادث للقوات العسكرية الدولية وثلاث للجماعات المسلحة الموالية للحكومة.

٥١ - وتضرر أكثر من ١٥٥ من أفراد الخدمات الصحية من هجمات استهدفتهم أو هجمات عشوائية. ووثّقت فرقة العمل القطرية ٣٤ حادثة قتل وجرح و ٤٠ حالة اختطاف على الأقل على يد جماعات المعارضة المسلحة. وقد أسفرت عن قتل المخطوفين في سبع حالات. وفي ولاية جوزجان في نيسان/أبريل ٢٠١٣ مثلا، أفيد بأنّ رجالا مسلحين مرتبطين بجماعة معارضة مسلحة أوقفوا تحت تهديد السلاح مركبة عليها علامات تفيد أنها مخصصة للمساعدات الإنسانية، حيث قتلوا السائق وجرحوا طبيبا. ووثّقت فرقة العمل القطرية أيضا ١٢ حادثة ترويع لأفراد الخدمات الصحية على يد جماعات المعارضة المسلحة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، على سبيل المثال، جُرحت فتاة في الثالثة من العمر في مدينة جلال أباد بولاية ننكرهار في هجوم بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع على منزل مدير مستشفى ننكرهار للصحة العامة، الذي كان قد سبق أن تلقى تهديدات من عضو في جماعة معارضة مسلحة مطالبا إياه بمعالجة عناصر معارضة مسلحة.

٥٢ - هذا، وتواصل أيضا المسّ بحياد المرافق الصحية وتعطيل الحصول على الرعاية الصحية من خلال استخدام المرافق الصحية لأغراض عسكرية، وبعمليات الاقتحام والتفتيش على يد قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية وجماعات المعارضة المسلحة. وعلى

سبيل المثال، أغارت شرطة النظام المدني الوطنية على مستشفيين في مقاطعة سيد أباد بولاية وردك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، واعتدت بصورة خطيرة على عدة أطباء ومرضى وألحقت أضرارا بالمرفق بينما كانت تبحث عن أعضاء بإحدى جماعات المعارضة مسلحة.

٥٣ - وبينما أحرزت جهود القضاء على مرض شلل الأطفال في أفغانستان تقدما على مدار الفترة المشمولة بالتقرير، فإن انعدام الأمن المطوّل والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى المناطق المضطربة طرحا تحديات على حملات التطعيم. وفي عام ٢٠١٣، تحسنت القدرة على الوصول إلى المنطقة الجنوبية في ظل الدعم العلني المقدَّم من حركة طالبان لجهود القضاء على مرض شلل الأطفال. ولكن مع تصاعد العنف في ولاية هلمند في شباط/فبراير ٢٠١٤، علَّقت حركة طالبان حملات التطعيم ضد شلل الأطفال لعدة شهور. ووردت أيضا تقارير عن وجود قيود وتضييق على الوصول من ولايات كنر وننكرهار ونورستان في الجزء الشرقي من البلد. ففي مقاطعة باتي كوت بولاية ننكرهار في آذار/مارس ٢٠١٤، على سبيل المثال، اختطف أشخاص يشتبه في أنهم أعضاء من حركة طالبان سبعة من القائمين بالتطعيم ضد شلل الأطفال وحطموا معداتهم، ذاكرين أن العمل الذي يقومون به مناهض للإسلام. وفي مقاطعة مايواند بولاية قندهار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قام أعضاء في جماعة معارضة مسلحة، يُعتَقد أنها حركة طالبان، باختطاف أربعة من القائمين بالتطعيم والاعتداء عليهم ثم أمروهم بتنظيم جميع أنشطتهم من خلال الشيوخ المحليين. وفي كلتا الحالتين، تم إطلاق سراح القائمين بالتطعيم بعد تدخل شيوخ القبائل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحرقت حركة طالبان صناديق تطعيم ضد شلل الأطفال في ولاية سربل، حارمين بذلك زهاء ٠٠٠ ٤ طفل دون سن الخامسة من اللقاحات.

واو - منع وصول المساعدة الإنسانية

٥٤ - ما فتئ انتشار انعدام الأمن على نطاق واسع يؤثر بحدّة على إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال، ليس فقط في الجنوب والشرق، ولكن أيضا وبشكل متزايد في المنطقتين الشمالية والغربية لأفغانستان. وبلغت حوادث اختطاف العاملين في المجال الإنساني ذروتها في عام ٢٠١٤، حينما اختُطف ما لا يقل عن ٩٩ من مزيلي الألغام و ٢٢ من أفراد الخدمات الصحية وأربعة من العاملين في المجال الإنساني. وعادة ما أثبتت الوساطة التي يمارسها شيوخ المجتمعات المحلية أنها أنجح وسيلة للتفاوض على إطلاق سراح المختَطَفين من العاملين في المجال الإنساني. بيد أن بعض العاملين في المجال الإنساني قد قُتلوا أيضا في الأسر أو أثناء وقوع الهجمات، بما في ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في

مقاطعة موسى قالا بولاية هلمند، حينما اختُطف أحد مزيلي الألغام وقُتل على يد حركة طالبان بعد ثمانية أيام في الأسر.

٥٥ - وتضررت أيضا عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان بسرعة وكفاءة وذلك بفعل التهديدات الموجَّهة ضد العاملين في المجال الإنساني وترويعهم ونهب الإمدادات الإنسانية. وأصدرت حركة طالبان عدة بيانات عامة تهدد أي شخص يُرى منه الدعم للحكومة، بما في ذلك المنظمات الدولية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مثلا، أفيد أن موظفا في منظمة غير حكومية وطنية في مدينة جلال أباد بولاية ننكرهار تلقى رسالة نصية من شخص يشتبه في أنه عضو في حركة طالبان تهدده بقطع رأسه ما لم يترك وظيفته.

٥٦ - وكانت جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك حركة طالبان وشبكة حقاني، مسؤولة أيضا عن هجمات غير مباشرة استهدفت قوافل ومجمّعات الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة. ففي أيار/مايو ٢٠١٣، مثلا، قُتل موظف واحد وأصيب ثلاثة آخرون في هجوم معقَّد، تبنته حركة طالبان، على مجمَّع إحدى المنظمات الدولية في كابول.

٥٧ - ومن بين أكثر من ٢٠ حادثة قتل وترويع للعاملين في المجال الإنساني جرى التحقق منها، نسبت فرقة العمل القطرية سبع حوادث لقوات الأمن الوطني الأفغانية، وتسع للقوات العسكرية الدولية، وأربع لمختلف الجماعات المسلحة الموالية للحكومة. ووقع أغلب الحوادث في عام ٢٠١١، مع حدوث انخفاض كبير على مدار السنوات الثلاث اللاحقة، حيث نُسبت ثلاث حوادث فقط لقوات الأمن الوطني الأفغانية و لم تُنسب حادثة واحدة للقوات العسكرية الدولية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١١، على سبيل المثال، توفي موظف في منظمة غير حكومية في مقاطعة نهري سراج بولاية هلمند متأثرا بجراحه بعد إطلاق النار عليه من قِبَل دورية تابعة للقوات العسكرية الدولية أفيد بأنها حسبته من أعضاء جماعات المعارضة المسلحة. وتشمل الحوادث الأخرى المنسوبة إلى القوات العسكرية الدولية حالات تهديد لمقدمي الخدمات، حيث جرى تحذيرهم من مغبة تقديم الخدمات إلى جماعات المعارضة المسلحة.

٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أوقفت قوات الأمن الوطني الأفغانية وسلطات الحكم المحلي توزيع المعونات على المشردين داخليا في ولاية بدخشان، زاعمةً وجود عناصر جماعة معارضة مسلحة مندسة داخلهم. وفي حادثة أخرى، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مقاطعة ناد العلي بولاية هلمند، أفيد بأن الشرطة المحلية الأفغانية أطلقت النار على صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما كان يعمل متطوعا في حملة للقضاء على شلل الأطفال وأردته قتيلا.

رابعا - التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

٥٩ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وبحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وقعت فرقة العمل القطرية في أفغانستان وحكومة أفغانستان خطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطني الأفغانية. وبدعوة من حكومة أفغانستان، قام الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع لمجلس الأمن بزيارة إلى أفغانستان في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. واجتمع الوفد مع الحكومة وفرقة العمل القطرية والمجتمع المدني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وأثر الهجمات على المدارس والمستشفيات المترتب على الأطفال الأفغان.

٦٠ - ولاحظت الأمم المتحدة إحراز بعض التقدم والخطوات الملموسة التي اتخذها السلطات الأفغانية عقب توقيع خطة العمل. غير أنه لم يتحقق زخم سياسي إلا في عام ٢٠١٣ عندما بدأت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والتراع المسلح في الاجتماع بشكل أكثر انتظاما لتنسيق الإجراءات الحكومية والتعاون مع الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، اجتمع الفريق العامل التقني المعني بالأطفال والتراع المسلح، الذي يرأسه مدير شعبة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية ويضمّ في صفوفه جهات تنسيق من جميع المؤسسات الحكومية المعنية، للمرة الأولى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وما زال يجتمع بشكل منتظم منذ ذلك الوقت لتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل.

٦١ - وفي عام ٢٠١٣ أيضا، وسعيا إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل والاستفادة من الزخم السياسي، وضعت فرقة العمل القطرية، بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، خطة محددة الأهداف وقابلة للقياس تتضمن ١٥ نقطة (”خريطة الطريق نحو الامتثال“) ترمي إلى تكملة وتعجيل تنفيذ خطة العمل. وفي آب/أغسطس، قام مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ببعثة مشتركة إلى أفغانستان بهدف تيسير هذه العملية. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، في أعقاب دعوة فرقة العمل القطرية المعنية، أيدت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والتراع المسلح رسميا خريطة الطريق نحو الامتثال. وفي وقت سابق، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، أثناء حفل إطلاق حملة ”أطفال وليس جنودا“، أعربت حكومة أفغانستان عن التزامها القوي بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن. وحملة ”أطفال وليس جنودا“ مبادرة مشتركة بين الممثلة الخاصة واليونيسيف تهدف إلى وقف تجنيد الأطفال في قوات الأمن الحكومية كافة في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٦٢ - وواصلت وزارة الداخلية إنشاء وحدات حماية الطفل وتعزيزها داخل الشرطة الوطنية الأفغانية ومراكز التجنيد التابعة لها في المنطقة الغربية، بهدف التعرف على الأحداث الذين يقدّمون طلبات الالتحاق بصفوف الشرطة ورفض هذه الطلبات وإحالة هؤلاء إلى دوائر توفير الحماية المناسبة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم رفض ٤١٨ طلبا قدمها قصر، من بينهم فتيات، في ولايات هيرات وبادغيس وغور وفرح بالمنطقة الغربية. وتعهدت الوزارة والفريق العامل التقني المعني بالأطفال والنزاع المسلح بإعطاء الأولوية لاستحداث وحدات حماية الطفل في فروع أخرى من قوات الأمن الوطني الأفغانية، من أجل نشرها في جميع مناطق أفغانستان وفقا لخريطة الطريق. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت الوزارة وعمّمت على جميع وحدات الشرطة الوطنية الأفغانية ووحدات الشرطة المحلية في جميع أنحاء البلد توجيها يحظر تجنيد القصر واستخدام الأطفال في نقاط التفتيش، بما في ذلك استخدامهم كسعاة، ومعدي شاي، وطهاة وحراس شخصيين. ويتضمن التوجيه أيضا جزاءات ضد من ينتهك هذا التوجيه. كما عينت الوزارة جهات تنسيق رفيعة المستوى معنية بالأطفال والنزاع المسلح داخل الشرطة الوطنية الأفغانية (نائب مدير حقوق الإنسان بوزارة الداخلية) والشرطة المحلية الأفغانية، ووضعت نموذج إبلاغ لتوثيق الطلبات المرفوضة. وأدى ذلك إلى إطلاع فرقة العمل القطرية على هذه الحالات في البداية لاحتمال إعادة إدماج الأطفال وجمع شملهم مع أسرهم، بما يشمل تنفيذ أنشطة مثل التدريب على المهارات وفرص كسب الرزق، والالتحاق بالمدارس و/أو الدعم النفسي والاجتماعي. وأبلغت الحكومة في تقريرها المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ خطة العمل، المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٤، عما مجموعه ١٦ من حوادث تجنيد الأطفال في الشرطة المحلية الأفغانية.

٦٣ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدمت اليونيسيف ولجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان والشركاء الآخرون إحاطة بشأن قضايا حماية الأطفال والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وآليات منعها لأكثر من ٨ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم بعض أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية، وسلطات الولايات والمقاطعات، والزعماء الدينيين والتقليديين، وأفراد المجتمع المدني، والعاملين في مجال التعليم والعاملين الصحيين، وأعضاء شبكة حماية الطفل (شبكة من الجهات الفاعلة الأهلية والحكومية والمحلية والتابعة للمجتمع المدني التي توفر الدعم الميداني والتنسيق في مجال حماية الطفل في ٣١ ولاية). وفي عام ٢٠١٤، ساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تنظيم دورات تدريبية بشأن حماية الطفل وخطة العمل لفائدة ٢٥ موظفا من شعبة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية و ٤٠ من أفراد القوات الجوية الأفغانية.

٦٤ - وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤، عقدت الحكومة ٥١ حلقة دراسية وحلقات عمل تدريبية لفائدة أكثر من ١٠٠٠ من أفراد الشرطة. وتم التركيز في هذه الدورات، التي لقيت الدعم من اليونيسيف والاتحاد الأوروبي ومن منظمات غير حكومية ذات خبرة في مجال حقوق الإنسان، على قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الأطفال والتراع المسلح.

٦٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، وقع رئيس أفغانستان مرسوما أُعد بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة، ينص على تجريم تجنيد القصر في قوات الأمن الوطني الأفغانية. واعتمد هذا المرسوم من قبل مجلسيْ البرلمان ودخل حيز النفاذ في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وهذه خطوة هامة حيث إن تجريم تجنيد الأطفال يكمن في صلب جميع الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجهات الفاعلة الحكومية والتابعة للجماعات المسلحة. وتم تعزيز ممارسات تقييم السن بوضع مبادئ توجيهية وطنية بدعم من اليونيسيف. ومن الإنجازات البارزة الأخرى في مجال تعزيز تدابير منع تجنيد الأطفال إقرار الاستراتيجية الوطنية لتسجيل المواليد (انظر الوثيقة A/69/801) والتقدم المحرز عموما في زيادة تغطية تسجيل المواليد.

٦٦ - ووفقا لما ذكرته الحكومة، أصدرت المديرية الوطنية للأمن، خلال عام ٢٠١٤ وتمشيا مع خارطة الطريق، تعليمات إلى جميع الإدارات بإعادة توجيه جميع القصر إلى مراكز تدريب وتأهيل الأطفال ذات الصلة في الولايات. وإضافة إلى ذلك، أفادت المديرية الوطنية للأمن بأنها مهدت الطريق أمام الناشطين في مجال حقوق الإنسان للقيام بزيارات تقييم إلى مراكز الاحتجاز للتأكد من عدم احتجاز أطفال. وشددت كذلك على ضرورة تعزيز مساءلة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال من أجل كفالة تحسين الامتثال لخارطة الطريق وخطة العمل. وعلاوة على ذلك، أفيد بأنه تم الاتفاق، في إطار مبادرة وزارة الدفاع، على إجراءات موحدة لمراعاة خطة العمل وخريطة الطريق في عملية التجنيد.

٦٧ - وعلى الرغم من التّقدم المحرز حتى الآن، ما يزال يتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تبذل جهود كبيرة لتنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملا في أفغانستان. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، معالجة النقص في البرامج الرامية إلى التصدي لاستخدام الأطفال في مهام الدعم في صفوف قوات الأمن الوطني الأفغانية ومعالجة الافتقار إلى الخدمات والبدائل الموجهة للأطفال الذين يتم رفض تجنيدهم أو الذين يتم تسريحهم من الخدمة الفعلية. وفضلا عن ذلك، لا يزال من الصعب تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية القائمة بشأن منع تجنيد القصر، وبخاصة المتعلقة منها بتوافر الموارد المناسبة وتوزيعها. ولا يزال انعدام المساءلة عن انتهاكات

حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتوافر ظروف الإفلات من العقاب، لا سيما داخل الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية، يثيران شواغل كبيرة ويتطلّبان التصدي لهما على وجه السرعة.

٦٨ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أصدرت البعثة الكتيب المعنون ''حماية الأطفال الأفغان في النزاع المسلح''، وهو أداة دعوة مركزة على السياق تعالج الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة وتسلط الضوء على اتساق الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، تم تنفيذ ٣٨ مبادرة للتوعية في ١٦ ولاية، تتراوح بين البرامج التلفزيونية وأنشطة التوعية الأهلية. وفي عدد من الولايات، أورد علماء الدين الرسائل الرئيسية التي يتضمنها الكتيب في خطب الجمعة.

٦٩ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المجلس الأعلى للسلام، الذي عينه رئيس أفغانستان للتفاوض مع عناصر التمرد، دعوة جميع أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية لحماية الأطفال ووقف تجنيد القصر. واستمر تنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وإن كان ذلك دون وجود آلية متخصصة لإعادة إدماج الأطفال المجندين. وأنشأت الحكومة هذا البرنامج لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية على دعم عملية السلام.

٧٠ - ولا يزال الحوار مع جماعات المعارضة المسلحة في أفغانستان بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم يتعثر بسبب الحالة الأمنية وتشتّت جماعات المعارضة المسلحة، الذي يشكل تحديا مماثلا أمام إسناد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والمساءلة عنها. ولما كان استمرار تجنيد الأطفال لا يزال مصدر قلق، فإن الأمم المتحدة مستعدة لوضع استراتيجية، بالاشتراك مع السلطات الأفغانية، للتصدي لهذه الممارسة من جانب جماعات المعارضة المسلحة.

خامسا - توصيات

٧١ - أعرب عن إدانتي للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال في أفغانستان، بما في ذلك حركة طالبان، وشبكة حقاني والحزب الإسلامي، وخاصة استخدام الأطفال لتنفيذ التفجيرات الانتحارية وقتل الأطفال وتشويههم نتيجة للاستعمال العشوائي للعبوات الناسفة اليدوية الصنع في المناطق المأهولة بالسكان، وأحث هذه الجماعات على وضع حد فوري لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

٧٢ - وأرحب بالتقدم الملموس الذي أحرزته حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة العمل مع الأمم المتحدة لوقف ومنع ممارسات تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قوات الأمن الوطني الأفغانية وبإقرار خارطة الطريق من أجل الإسراع بنسق عملية التنفيذ.

٧٣ - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الانتهاكات ضد الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، وأدعو الحكومة إلى معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال.

٧٤ - وأحث الحكومة على ضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لجميع الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، بغض النظر عن السلطة التي أوقفتهم، مع التشديد على الحلول البديلة للملاحقة القضائية.

٧٥ - وأشعر ببالغ القلق إزاء مقتل أو تشويه ٧ ٣٤٩ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما أثناء الاشتباكات البرية. ونظرا لعملية الانتقال والولاية الجديدة المنوطة بمنظمة حلف شمال الأطلسي، أحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي ومواصلة استعراض الأساليب والإجراءات الكفيلة بتفادي سقوط ضحايا من المدنيين، لا سيما الأطفال.

٧٦ - وأحث حكومة أفغانستان على العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء الأمنيين في أفغانستان من أجل إدراج تدريب ملائم على حماية الطفل وحقوق الطفل في التدريب قبل الخدمة والتدريب المستمر لجميع قوات الأمن الوطني الأفغانية.

٧٧ - وأحث الحكومة على كفالة تخصيص ما يكفي من الموارد لمواجهة التحديات الهامة المتبقية، خاصة فيما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال أو استخدامهم والمساءلة عنه. وأشجع كذلك إدراج أحكام خاصة بالأطفال وموارد كافية في البرنامج الأفغاني للسلام والمصالحة وفي جميع جهود السلام والمصالحة التي تبذلها الحكومة مع الجماعات المسلحة.

٧٨ - وأدعو الجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي والتقني لحكومة أفغانستان فيما تبذله من جهود متواصلة لتعزيز آلياتها القانونية والإدارية، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير القضائية التي تتخذها الدولة، من أجل التصدي للإفلات من العقاب.

٧٩ - وأناشد الجهات المانحة التأكّد من توفير التمويل الدائم الذي يكفل تنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه بفعالية وفي الوقت المحدد، تمشيا مع هدف حملة عام ٢٠١٦ المتمثل في إنهاء تجنيد الأطفال في القوات الحكومية، وضمان ما يكفي من أنشطة الرصد والإبلاغ بهدف تحسين حماية الأطفال في أفغانستان من آثار النزاع المسلح.